

مع بدء محاكمات المتظاهرين الصحراوين هذا الأسبوع في العيون، دعت منظمة العفو الدولية اليوم الحكومة المغربية إلى ضمان إجراء تحقيقات وافية ومحايدة في جميع أبناء التعذيب وإساعة المعاملة التي تعرض لها المعتقلون على خلفية الاضطرابات الأخيرة في الصحراء الغربية، وضمان محاكمات عادلة لجميع الذين توجه إليهم نوح.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه ساورها قلق عميق بسبب أبناء التعذيب واستخدام القوة من قبل أفراد الأمن المغاربة عند قيامهم بتقديم المتظاهرين الصحراوين خلال المظاهرات التي اندلعت في العيون وعدد من المدن الأخرى في المغرب والصحراء الغربية في أوائل مايو/ أيار وأوائل يونيو/ حزيران. وذكر مراقبون مستقلون أن المظاهرات بدأت بشكل سلمي، ولكنها تحولت إلى العنف في العيون في OQ مايو/ أيار وفي اليومين التاليين عندما أضرم المتظاهرون النار في الأعلام المغربية وألقوا الحجارة والقابض الحارقة، واستخدمت قوات الأمن أساليب عنيفة لتفريقهم. فمن ناحية، تزعم مصادر غير رسمية أن قوات الأمن المغربية استخدمت القوة المفرطة، حيث هاجمت المتظاهرين المسلمين وانهالت عليهم ضرباً بالهراوات، مما أدى إلى جرح أكثر من مئة شخص. وقد دخل عشرات منهم إلى المستشفى، ولكنهم حُرموا من الحصول على شهادات طبية بعد معالجتهم في مستشفى الدولة المحلي بحسب ما ورد. ومن ناحية أخرى، فإن السلطات تتهم المتظاهرين بإشعال فتيل العنف، وتقول إن عشرة من أفراد قوات الأمن قد أصيروا بأذى خلال مظاهرات الاحتجاج في العيون وأخرين في مظاهرة قام بها طلبة صحراويون في الرابط في OT مايو/ أيار OMMR.

ويبدو أن هذه الموجة الأخيرة من الاضطرابات في الصحراء الغربية، التي ضمها المغرب في العام NVTR وهي موضع خلاف، قد اندلعت بسبب نقل السجين الصحراوي أحمد هدي، في ON مايو/ أيار OMMR، من العيون إلى أكادير، على بعد RRM كيلومتراً شماليًّا داخل المغرب، وبسبب المزاعم التي ترددت حول تعرضه لسوء المعاملة. وكان أحمد هدي قد سُجن في العام OMMP بتهم الاتجار بالمخدرات وإهانة الملكية، وذلك على ما يبدو استناداً إلى اعتراف أولى به قبل محاكمته ويدعى أنه انتزع منه تحت التعذيب، وهو ادعاء لم يتم التحقيق فيه على حد علم منظمة العفو الدولية. وذكر أنه عندما احتج أفراد عائلة هدي ونشطاء محليون على عملية النقل، قامت قوات الأمن بتقديمه بشكل عنيف، مما أشعل فتيل مظاهرات جديدة استمرت عدة أيام.

وفي الفترة OQ-OS مايو/ أيار، خرج مئات المحتججين إلى الشوارع في العيون للتنديد بما يتضمنون أنه أسلوب القبضة الحديدية لحفظ الأمن، وللدعوة إلى استقلال الصحراء الغربية. ورفع بعضهم أعلام الجمهورية العربية الديمocratية الصحراوية، وهي الدولة التي أعلنتها "جبهة البوليساريو". وفي أوائل مايو/ أيار وأوائل يونيو/ حزيران، امتدت مظاهرات الاحتجاج إلى مدن أخرى في الصحراء الغربية، مثل سمارا والداخلة، وترافق مع مظاهرات قام بها الطلبة الصحراويون الذين يعيشون في المدن المغربية مثل أكادير والدار البيضاء وفاس ومراكش والرباط.

وقد اعتقل ما يربو على مئة شخص أثناء المظاهرات أو نتيجة لها، ثم أطلق سراح نحو VM منهم دون توجيه لهم، بعد احتجازهم لمدد تتراوح بين عدة ساعات وعدة أيام. ييد أنه وجهت إلى OR شخصاً منهم، ممن سبباً محاكمات بعضهم هذا الأسبوع، تهم التآمر الجنائي والإخلال بالنظام العام وتخرير الممتلكات العامة وغيرها من الجرائم. ويزعم العديد من هؤلاء المعتقلين بأنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة، إما بهدف إرغامهم على توقيع اعترافات، أو لترهيبهم من مغبة مواصلة التظاهر، أو لمعاقبتهم على المناداة باستقلال الصحراء الغربية عن المغرب. ومن بين الأساليب التي يُزعم أنها استُخدمت: الضرب بالهراوات، والركل، ووصمهم بأنهم "خونة" للمغرب، والتعليق في أوضاع ملتوية، ووضع خرق قذرة على الفم والأذن للتسبب باختناق جزئي، والتسبّب عليهم والتهديد بإدخال أشياء في فتحة الشرج.

وقالت منظمة العفو الدولية إن من المهم للغاية أن تجري السلطات المغربية تحقيقاً عاجلاً وصارماً في هذه المزاعم، وتحديد كل موظف يتبعه أنه أصدر أوامر باستخدام التعذيب أو استخدمه فعلاً أو تغاضى عنه، وتقديمه إلى العدالة على جناح السرعة.

وفي أعقاب الاضطرابات، منعت السلطات المغربية بعثات إسبانية تضم برلمانيين وآخرين، من N؟ رادو التحقيق في ما حدث، من زيارة الصحراء الغربية. وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن الأبناء التي ترددت حول تعرض بعض المدافعين عن حقوق الإنسان المحليين والصحفيين للاعتداء أو الترهيب من قبل الموظفين الرسميين، واحتجازهم لفترة قصيرة في بعض الأحيان. وتحث المنظمة السلطات المغربية على النظر في هذه المزاعم واحترام حق المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان في الإبلاغ عما حدث.

خلفية

لقد أجرت منظمة العفو الدولية أبحاثاً حول الأبناء المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء المظاهرات السياسية التي جرت في العيون والسمارة في السنوات الأخيرة وبعدها. وأشارت مزاعم مشابهة تتعلق بالاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين وبممارسة التعذيب وإساءة المعاملة ضد المتهمين باستخدام العنف أو التحرير عليه. وفي الوقت الذي اتخذت فيه السلطات المغربية خطوة إيجابية في الرد بالتفصيل على بواعث قلق منظمة العفو الدولية، فإنها عادة ما كانت تقسر عدم فتح تحقيقات فيها بغياب الشكاوى الرسمية، وذلك على الرغم من التقارير والشكاوى المتكررة التي يقدمها الضحايا المزعومون وعائلاتهم ومحاموهم، فضلاً عن منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. وبموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضرورة المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، ينبغي أن تكفل المغرب إجراء تحقيقات عاجلة ومحايدة ومستقلة وواافية في جميع مزاعم التعذيب وتقديم الجنة إلى العدالة. وينطبق واجب الدولة نحو التحقيق في المزاعم حيثما يكون هناك أساس معقول للاعتقاد بوقوع التعذيب أو إساعة المعاملة، حتى لو لم يقدم الضحية المزعومة شكوى رسمية بذلك.

ووفقاً للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ينبغي إجراء مثل هذا التحقيق "بغض النظر عن مصدر الاشتباه"، بما في ذلك استناداً إلى

المعلومات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية. وقد أوضحت لجنة مناهضة التعذيب واجب الدولة في هذا الشأن وذلك بالنص على أنه "يكتفى أن يزعم الضحية بأنه تعرض للتعذيب كي تصبح الدولة ملزمة بالتحقيق في هذا الزعم بشكل عاجل ومحايد".